

Distr.
GENERAL

الجمعية العامة



A/46/193
19 August 1991
ARABIC
ORIGINAL : SPANISH

IN LIBRARY

AUG 21 1991

UNISA LIBRARY

الدورة السادسة والأربعون

طلب إدراج بند تكميلي في جدول أعمال الدورة السادسة والأربعين

ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض من جانب الولايات المتحدة الأمريكية ضد كوبا

رسالة مؤرخة في ١٦ آب/أغسطس ١٩٩١ موجهة الى
الأمين العام من الممثل الدائم لكوبا
لدى الأمم المتحدة

باسم حكومة جمهورية كوبا أتشرف بأن أطلب منكم ، بموجب المادة ١٤ من النظام
الداخلي للجمعية العامة ، إدراج بند تكميلي في جدول أعمال الدورة السادسة
والأربعين للجمعية العامة بعنوان "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي
المفروض من جانب الولايات المتحدة الأمريكية ضد كوبا" للنظر فيه في الجلسات العامة .

وأرفق طيه المذكرة التفسيرية ذات الصلة (انظر المرفق) .

وأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة والمذكرة التفسيرية بوصفها
وثيقة من وثائق الجمعية العامة .

(توقيع) ريكاردو ألكارون دي كيسادا

السفير

الممثل الدائم

مرفق

مذكرة تفسيرية

منذ أكثر من ثلاثين عاما وحكومة الولايات المتحدة تنتهج سياسة عدوانية تجاه كوبا هدفها المعلن هو فرض نظام سياسي واجتماعي واقتصادي عليها تعتبره سلطات الولايات المتحدة أنسب لها . وتضمنت هذه السياسة التدخل العسكري المباشر والتهديد بالإبادة النووية ، والتحرش على أعمال تخريب لا حصر لها ومخططات لاغتيال القادة الكوبيين وتنفيذها ، وقد أقرت بكل هذا رسميا حكومات الولايات المتحدة المتعاقبة ، وهو مُسجل بالتفصيل في سجلات كنغرس الولايات المتحدة الأمريكية .

ومن العناصر الأساسية في هذه السياسة الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة وطبقته ضد كوبا طوال الفترة المذكورة أعلاه والذي تقوم حاليا بتكشيفه وتوسيع نطاقه .

وقد سبب الحصار الذي فرضته الولايات المتحدة خسائر مادية كبيرة لكوبا ، واضطرها الى بذل جهود غير عادية لتغيير علاقاتها الاقتصادية التي كانت من قبل تعتمد اعتمادا كلياً على سوق الولايات المتحدة . وقد استلزم هذا إجراء عملية شاقة لإعادة تكييف هيكل الانتاج والاستهلاك والخدمات مع الأنواع المختلفة من التكنولوجيات والمعدات والمواد الخام والسلع الاستهلاكية المجلوبة من بلدان أخرى ، والتي كان يتم الحصول عليها في كثير من الحالات بإشعار قصير الأجل ، وقد سبب هذا كله أضرارا ومشاق اقتصادية واجتماعية كبيرة .

لقد كانت التدابير التمييزية المتخذة ضد كوبا في عالم المال ، وحظر استعمال دولار الولايات المتحدة ، وحرمان كوبا من الوصول الى النظام المصرفي للولايات المتحدة ، والمقاطعة المفروضة عليها في المؤسسات المالية والائتمانية الدولية - بمثابة عقبة أساسية أخرى أمام علاقات كوبا الاقتصادية الدولية ، وخاصة لعلاقتها التجارية ، وحدث بصورة أكبر من امكانيات التمويل الخارجي للاقتصاد الكوبي

كما حاولت حكومة الولايات المتحدة إجبار بلدان أخرى على انتهاج سياسات مماثلة تجاه كوبا ، بل وحاولت أن تتجاوز بتشريعاتها التمييزية حدود ولايتها

الوطنية ، منتهكة بذلك سيادة دول أخرى . فقد اعتمد كنفرس الولايات المتحدة لهذه الغاية في آخر دورة تشريعية عقدها تدابير جديدة ، من الجلي أنها غير مشروعة ، وتخالف المبادئ والقواعد الدولية .

ومن الجدير بالذكر أن الحظر كان ولا يزال يتضمن منع كوبا تماما من الحصول على الاغذية والادوية والامدادات والمعدات الطبية التي يكون منشؤها الولايات المتحدة . وهذه الممارسة الآثمة ، التي طبقت بالكامل وبصورة منتظمة طيلة ثلاثين عقود ، سببت وما زالت تسبب أضرارا أخرى ملموسة للشعب الكوبي . وقد أدى الطابع اللاإنساني لهذه الممارسة لأن يقدم في كنفرس الولايات المتحدة الأمريكية ذاته في بداية هذا العام اقتراح بتعديلها يسمح باستثناء تصدير الادوية وبعض المعدات الطبية لأسباب إنسانية ، وقد لقي هذا الاقتراح معارضة شديدة من الدوائر الحاكمة في واشنطن .

وعلى الرغم من أن التغييرات البعيدة المدى التي أجريت في كوبا في خلال تلك الفترة قد مكّنت الشعب من تحقيق مستويات معيشة أعلى بصورة لا تقبل المقارنة ، من حيث التقدم الاجتماعي - كما يتضح من المنجزات الملحوظة في ميادين الصحة والتعليم والاعذية والعمالة والإسكان وتوفير الحماية الاجتماعية لكل الشعب ، ضمن أمور أخرى فمن الواضح أن تلك النتائج قد تحققت بفضل جهود الشعب وتضحياته ، التي تسبب ما تعرض له الشعب من حظر في مضاعفتها بصورة جائرة ومفرطة .

وعندما يجري السعي في المرحلة الراهنة للعلاقات الدولية الى إعادة تشكيل تلك العلاقات على أساس التعاون والانفراج فإنه يكون من الاجحاف الشديد ، كما يكون من المفارقة ومن غير المنطقي مواصلة اتباع بل وتكثيف سياسة ضد كوبا تقوم على أشد الانتهاكات مخالفة لقواعد التعايش بين الدول ، المكرسة في الميثاق وفي عدة قرارات للجمعية العامة .

وحكومة الولايات المتحدة هي في الواقع الوحيدة المستمرة في انتهاج هذه السياسة ضد كوبا . فالغالبية العظمى من الدول التي اشتركت من قبل في فرض الحظر على كوبا عدلت تدريجيا من موقفها ولها حاليا علاقات عادية مع كوبا .

بيد أن شغل الولايات المتحدة الحاسم في الاقتصاد العالمي ، وما تبذله من جهود متجددة لإدامة وتوسيع نطاق هذه السياسة قد حوّل الحظر الاقتصادي الى عقبة خطيرة أمام استقرار وتنمية كوبا ، تسبب أضرارا مادية وإنسانية للشعب الكوبي .

إن الحظر المفروض من جانب الولايات المتحدة ضد كوبا يمثل انتهاكا صارخا لمبادئ المساواة في السيادة بين الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية ، كما أنه مصدر دائم للتوتر الذي يضر بالنمو الطبيعي للعلاقات الدولية .

وبالتالي فإن حكومة جمهورية كوبا ترى ضرورة قيام الجمعية العامة بالنظر في هذه المسألة على سبيل الأولوية في دورتها السادسة والأربعين ، ليتم اتخاذ قرارات تساعد على إنهاء هذا الوضع الجائر وغير المشروع .
